اقتصاد

تعافٍ تدريجي للنفط الليبي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

سجلت الإيرادات النفطية في ليبيا، زيادة كبيرة خلال النصف الأول من العام الحالي بـ9,53 مليارات دولار، وهي زيادة نسبتها 55 في المائة في مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي حين بلغت 5,25 مليارات دولار، وفقاً لبيانات المصرف الليبي الخارجي.

ودعا الخبير الاقتصادي أحمد المبروك إلى ضرورة التركيز على ثلاث نقاط للاستفادة من زيادة الإيرادات النفطية، أولاها تقوية الدينار الليبي، وثانياً دعم المؤسسة الوطنية للنفط لزيادة الإنتاج، كون النفط هو المصدر الرئيس للنقد الأجنبي، أما النقطة الثالثة فهي ضرورة اللجوء إلى التقشف وتقليص الإنفاق إلى الحد الادنى للسيطرة على المؤشرات الاقتصادية. وأوضح المبروك لـ«العربي الجديد» أن رفع معدلات الإنتاج النفطي يتطلب رفع مخصصات المؤسسة الوطنية للنفط للإنفاق على مجالات صيانة وتطوير الآبار والحقول النفطية وتأمين مرتبات ومصروفات العاملين، وصولاً إلى زيادة الإنتاج وتعزيز عمليات التصدير.

وتشير البيانات إلى أن الإيرادات النفطية خلال العام الحالي تتعافى تدريجياً منذ شهر مارس/ آذار الماضي مع زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية والاستقرار السياسي بالبلاد، لتتجاوز ملياري دولار، لكنها انخفضت في إبريل/نيسان إلى 1,303 مليار دولار، وسجلت في مايو/ أيار 1,389 مليار دولار، لترتفع في يونيو إلى 2,138 مليار دولار.

كما بلغ متوسط إنتاج ليبيا من النفط الخام 1,163 مليون برميل يومياً في يونيو/ حزيران ارتفاعاً من 1,157 مليون برميل يوميًا في شهر مايو. وتوقعت المؤسسة الوطنية للنفط تحقيق إيرادات نفطية بقيمة 25 مليار دولار في العام الجاري. وكانت عائدات النفط تراوح سنويًا بين 40 مليار دولار و45 ملياراً قبل عام 2013 وفقًا لتقارير سابقة للبنك الدولي. ويتم توفير أكثر من 75 في المائة من الإيرادات العامة من الإيرادات النفطية. واحتسبت الحكومة سعر برميل النفط عند 45 دولارا بمعدل تصدير 1,250 مليون برميل يوميًا في موازنة 2021، فيما تعدى سعر البرميل 74 دولارا في السوق الدولية. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، وهي واحدة من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، المستثناة من التخفيضات التي أقرها ما يعرف بتحالف «أوبك+». وكان محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير، قال أخيرًا، إن ليبيا تحتاج إلى إنتاج 1,7 مليون برميل يوميا لتحقيق الاستدامة المالية. ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن ليبيا تحتاج لأن يبلغ سعر برميل النفط 57 دولارا لتحقيق التوازن المالي هذا العام، و70,3 دولارا العام المقبل.

وكانت المؤسسة الوطنية للنفط قالت إن خسائر الإنتاج والبنى التحتية للنفط والفرص الضائعة على الدولة بسبب الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ خلال السنوات التسع الماضية ناهزت 231 مليار دولار. وانخفض إنتاج البلاد من النفط، خلال عام 2013 إلى 933 ألف برميل يوميا، واستمر في التخبط بسبب الصراع الحاصل في البلاد ليصل إلى 950 ألف برميل في 2018، ومن ثم سجل مليون برميل يوميا عام 2019، قبل أن يهوي إلى 322 ألف برميل يوميا في المتوسط نهاية 2020، وفق بيانات رسمية.

(فرانس برس)

قفزة في صادرات كوريا الجنوبية

قفزت صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 29,6 % على أساس سنوي في يوليو/ تموز إلى مستوى قياسي مرتفع، لتواصل مكاسبها للشهر التاسع على التوالي مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي وفقاً لما أظهرت بيانات أمس الأحد. وبلغت قيمة الشحنات الصادرة 55,4 مليار دولار في الشهر الماضي بفضل مبيعات السيارات والرقائق القوية، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة التجارة والصناعة والطاقة. يمثل حجم الصادرات الشهرية أعلى مستوى منذ أن بدأت كوريا الجنوبية في تجميع البيانات ذات الصلة في عام 1956. وصلت صادرات البلاد خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021 إلى 358,7 مليار دولار، مسجلة أيضاً ارتفاعاً جديداً. وزادت الواردات بنسبة 38,2% إلى 53,6 مليار دولار في الشهر الماضي، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 1,76 مليار دولار.

لقطات

الكويت: مدينة لخدمة مصنّعي السيارات الكهربائية

قالت مؤسسة الموانئ الكويتية، أمس الأحد، إنها تخطط لإنشاء أول مدينة لخدمة مصنّعي السيارات الكهربائية في الشرق الأوسط. ونقل بيان صحافي صادر من المؤسسة عن المدير العام، يوسف العبدالله الصباح، قوله إن طرح المشروع للتصميم والإنشاء سيكون خلال السنة المالية الحالية 2021-2022.

ولم يوضح البيان في أي موقع بالكويت سيتم بناء المدينة التي سيطلق عليها مدينة السيارات الكهربائية. وقال المدير العام، وفقا لوكالة «رويترز»، إن «مؤسسة الموانئ الكويتية قادرة على تقديم كافة الخدمات المينائية واللوجستية المناسبة لكبرى الشركات حول العالم، من مصنعي السيارات الكهربائية». وأشار إلى أن الشركات الرائدة في مجال صناعة السيارات الكهربائية تعمل بمنظومة تجارية مختلفة في البيع المباشر من خلال منصاتها الإلكترونية.

إدراج ثاني شركة ناشئة في بورصة قطر

تشهد بورصة قطر، إدراج ثاني شركة ناشئة، اليوم الاثنين، في سوق الشركات الناشئة، وبنفس الطريقة التي يُتداول بها أسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، من ناحية أنواع الأوامر، وإجراءات الشركات، وترتيبات التسوية والمقاصة. وسيكون تسعير أسهمها مماثلاً لتسعير أسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية. واعتبر الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، راشد علي المنصوري، أن قيام سوق الشركات الناشئة، حدث مهم ومحوري يؤكد تطور السوق القطرية ويضيف إلى نجاحاتها السابقة كإحدى أهم الأسواق الرائدة في المنطقة. لفت المنصوري، في تصريح إعلامي وصلت إلى «العربي الجديد» نسخة منه، إلى أن إطلاق السوق الجديدة يمثل رؤية مكملة للسوق الرئيسية.

فرنسا تتوقع استقبال 50 مليون سائح اجنبي

تأمل فرنسا استقبال 50 مليون سائح أجنبي هذا الصيف، معظمهم من أوروبا، بينما سيبقى الزوار الدوليون «البعيدون» غائبين، كما قال وزير الدولة للسياحة جان-بابتيست ليموين، في مقابلة مع «جورنال دو ديمانش». وقال ليموين: «نأمل أن نستقبل هذا العام 50 مليون سائح أجنبي، مقارنة بـ35 مليوناً في العام الماضي، و90 مليوناً في عام 2019». وأضاف: «هناك سياح أوروبيون من بينهم ألمان وهولنديون وبلجيكيون... في المقابل، يأتي عدد أقل من البريطانيين، مثل العام الماضي، لأن حكومتهم فرضت عليهم أسبوعين من الحجر الصحي بعد عودتهم».

عمال السوق الموازية في الأردن بلا حماية

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أوصت دراسة صادرة عن مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في الأردن، بالعمل على تحقيق التغطية الشاملة لبرامج الحماية الاجتماعية، وإيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً في الأردن. وحملت الدراسة عنوان «ثقوب في المظلة: قصور تشريعات الحماية الاجتماعية في قطاعات العمل في الأردن أثناء كورونا»، وأفادت بأن نسبة العاملين في الاقتصاد الموازي في البلاد بلغت حوالي 40 في المائة من إجمالي عدد العاملين، معظمهم يفتقدون الحماية الاجتماعية والاستقرار الوظيفي.

وأشارت الدراسة إلى الآثار السلبية الهائلة لجائحة كورونا وتداعياتها على العمال الأردنيين والمهاجرين وأصحاب العمل على حد سواء، وأثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس على القطاعات الاقتصادية أهمها الزراعة والإنشاءات إلى جانب القطاع غير المنظم. وأكدت الدارسة أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة للتخفيف على القطاعات والعمال من خلال إصدار أوامر الدفاع، «فإنه يمكن ملاحظة أن البلاغات لم تغط كافة العاملين مثل العمال المهاجرين، إضافة إلى صعوبة وركاكة الصياغة القانونية لهذه الأوامر والبلاغات التي تتعلق بالأجور على وجه التحديد». ولفتت إلى «عدم تمكن شريحة كبيرة من العمال من الاستفادة من هذه البرامج نظرا لتوجه الحكومة إلى التحول الإلكتروني، حيث لم يتمكن العديد من العمال من فتح محافظ إلكترونية نظرا لعدم امتلاكهم هواتف ذكية أو عدم معرفتهم بكيفية استخدامها». وشرحت الدراسة أنه «لم تتمكن شريحة كبيرة من العمال وخصوصا المهاجرين منهم من الوصول إلى هذه المنصات لأنها كانت باللغة العربية فقط، كما قام مجموعة كبيرة من أصحاب العمل بتخفيض أجور العاملين من دون موافقتهم».

وأوضحت الدارسة أن جزءاً كبيراً من العمال المهاجرين في الأردن هم من الجنسية المصرية الذين تضرروا بشكل مباشر نتيجة الإجراءات الحكومية للحد من انتشار الفيروس وفرض حظر التجول والتنقل، حيث يعمل معظم هؤلاء في قطاعات الزراعة والإنشاءات. أما بالنسبة لعاملات المنازل فقد تعرضن للعديد من التحديات تتمثل بمعاملتهن بطريقة سيئة وضغط العمل بسبب وجود جميع أفراد الأسرة طوال اليوم، ما زاد ساعات عملهن عن 16 ساعة يوميا.

سياحة

السياحة التونسية ضحية ضربات السياسة وكورونا

دفع تراكم الأزمات السياسية وتفاقم الجائحة الصحية إلى تهاوي السياحة التونسية، إذ يتكبد القطاع خسائر باهظة ويتجه إلى سنة بيضاء ثانية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتواصل الغموض بشأن ارتدادات التطورات السياسية التي تعيشها تونس على مستقبل صناعة السياحة، أبرز مورد للنقد الأجنبي، وموقف كبار متعهدي الرحلات من المرحلة الجديدة، فيما يكابد القطاع للخروج من تداعيات أزمة كورونا التي تسببت في إفشال موسمين متتاليين. ورغم بروز بوادر لتخطي البلاد تداعيات كورونا بتكثيف اللقاح والتحوّل إلى وجهة سياحية آمنة من خطر الوباء، فإنّ انتظار إعادة ترتيب البيت السياسي ما زال متواصلاً وسط ترقب الداخل والخارج لمآلات قرارات الرئيس قيس سعيّد الانقلابية ليل 25 يوليو/ تموز الماضي.

وقادت وزارة السياحة خلال الأشهر الماضية مساعي لإقناع كبار متعهدي السياحة في العالم إلى برمجة رحلات إلى تونس تزامناً مع تقدم حملات اللقاح ضد فيروس كورونا، بهدف ضمان استعادة القطاع حيويته مع بداية العام المقبل، غير أنّ عودة التوتر السياسي وحظر التجوال في البلاد تهدد بإحباط الجهود الرسمية لإنعاش قطاع يوفر الدخل لنحو 400 ألف تونسي.

وتعتبر الجامعة التونسية للنزل (اتحاد فندقي غير حكومي) أنّ تراكم الأزمات الظرفية في القطاع سببه عدم الاستقرار السياسية والأمني بالبلاد منذ عام 2011.

وأكدت الجامعة في بيان لها يوم 14 يوليو/ تموز الماضي، أنّ عدم وضوح الرؤية وعدم قدرة الدولة على إدارة الأزمة بالشكل الذي يسمح بعودة المياه إلى مجاريها، يكبد القطاع سنة بيضاء (بلا نشاط) ثانية على التوالي متسببة في أزمة غير مسبوقة للسياحة التونسية. وأكد عدد من أصحاب الفنادق العلمية لمكافحة كورونا، رياض دغفوس.

وقال دغفوس في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية «وات» إنّ نسبة انتشار المتحور الهندي في تونس تجاوزت نطاق انتشارها في الهند حيث ظهر لأول مرة، مشيراً إلى أنّ احتواء مخاطر هذا المتحور، سريع الانتشار، يتطلب الالتزام بقواعد الوقاية، والتسريع في إنجاز حملة التطعيم المضاد لكورونا.

ويعتبر الأستاذ الجامعي والخبير المتخصص في القطاع السياحي، معز قاسم، أنّ صناعة السياحة في تونس ما قبل الجائحة الصحية لن تكون هي ذاتها ما بعد كورونا، مشدداً على ضرورة وضع المهنيين للاستراتيجيات اللازمة لتسهيل العودة السريعة للقطاع، وفقاً للمتطلبات الجديدة للسائحين والأسواق العالمية.

وأفاد قاسم في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ المشرفين على القطاع مطالبون بإعادة ترتيب البيت الداخلي والاستجابة لمطالب السائح ما بعد الجائحة الصحية بوضع البروتوكولات اللازمة وإعادة تأهيل اليد العاملة وفق الحاجيات الجديدة للأسواق.

وأكد قاسم أنّ عودة القطاع السياحي إلى سالف نشاطه تتأثر أساساً بالقرارات التي تتخذها الأسواق الخارجية، لا سيما المتعلقة منها بتدابير السفر والحركة بين البلدان، معتبراً أنّ تواصل تصاعد الوباء في تونس يضعها ضمن البلدان المهددة بمنع السفر.

أما في ما يتعلق بتأثير الوضع السياسي على سوق السياحة، فقال قاسم إنّه شأن داخلي ولا يهم الأسواق السياحية طالما لم تنحرف الاحتجاجات نحو العنف أو ما يمكن أن يهدد سلامة الوافدين.

وبحسب بيانات رسمية، تراجعت عائدات القطاع السياحي في تونس 65 في المائة خلال السنة الحالية، وتقلّص عدد الوافدين إلى هذا البلد الذي تعتبر السياحة أهم مرتكزات اقتصاده بنسبة 78 في المائة.

وقدّرت خسائر القطاع خلال العام الماضي، بأكثر من 6 مليارات دينار (2,1 مليار دولار). أرقام أفصح عنها وزير السياحة التونسي، الحبيب عمار، في تصريحات إعلامية نهاية يونيو/ حزيران الماضي.

وقال عمار إنّ وضع القطاع السياحي في تونس يتطلب خططاً عاجلة لإنقاذ الموسم الحالي والمواسم المقبلة، مرجحاً تعافي السياحة عام 2022 مع تقدم حملات التطعيم في البلاد وتحسن الوضع الاقتصادي الداخلي والعالمي.

65%

حسب بيانات رسمية، تراجعت عائدات القطاع السياحي في تونس 65% خلال السنة الحالية، وقدّرت خسائر القطاع خلال العام الماضي، بأكثر من 6 مليارات دينار (2,1 مليار دولار).

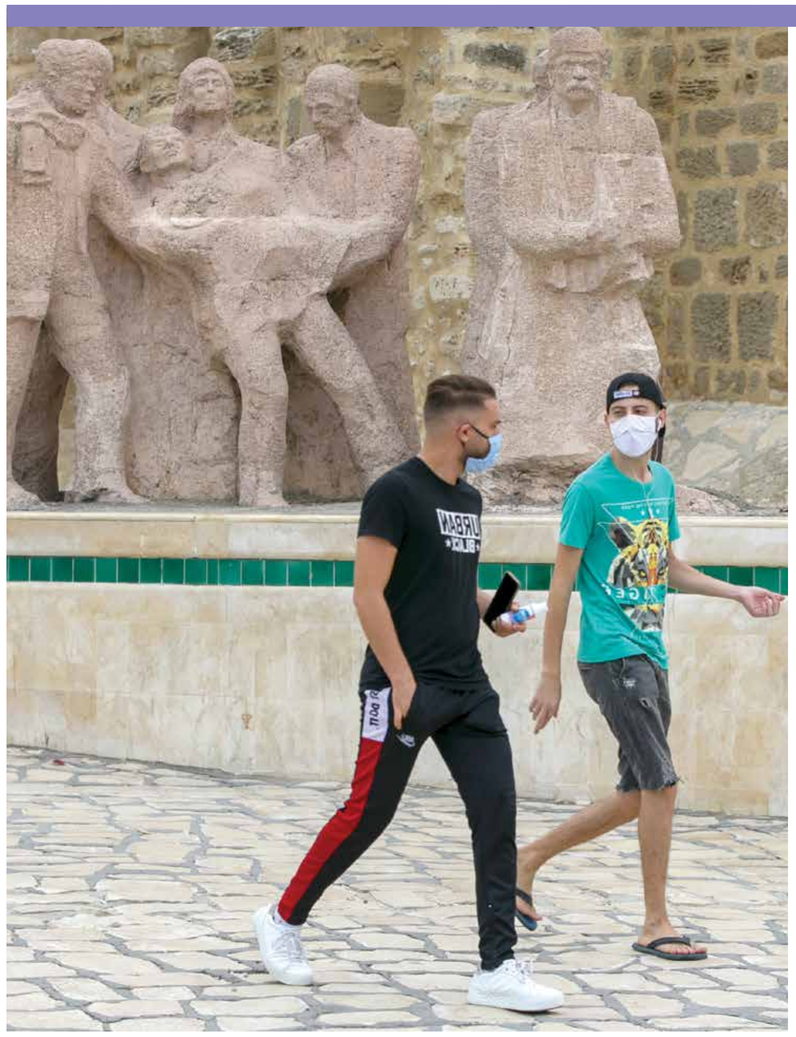

القطاع السياحي تكبّد خسائر باهظة (الأناضول)

الجزائر

الصيف يفاقم إنفاق الأسر

الجزائر ـ **حمزة الكحال**

خلطت موجة الحرّ التي تعصف بالجزائر منذ أسابيع، وما صاحبها من شح في مياه الشرب وإقبال على شراء المكيّفات، حسابات الأسر، التي وجدت نفسها أمام حتمية زيادة الإنفاق، لمواجهة الظروف المناخية القاسية، خصوصاً في مناطق الشمال، غير المعتادة على هكذا ظروف طبيعية استثنائية.

وانتقلت موجة الغلاء التي تشهدها البلاد، إلى سوق مكيفات الهواء والمراوح، التي قفزت أسعارها هذا العام بمعدلات تفوق 75% مقارنة بالعام الماضي.

وقال المواطن إبراهيم روتابي، في شارع الحميز، المشهور بمحال بيع الأجهزة الكهربائية المنزلية، في الضاحية الشرقية من العاصمة الجزائرية، إنّ «أجهزة التكييف والمراوح تشهد إقبالاً غير مسبوق من قبل المواطنين في هذه الفترة، رغم ارتفاع أسعارها، فسعر مكيف الهواء بقوة 9 آلاف، ارتفع قرابة 10 آلاف دينار (90 دولاراً) مقارنة بالعام الماضي، أما المكيف بطاقة 12 ألفاً، فقد قفز سعره قرابة 20 ألف دينار (180 دولاراً) نظراً لارتفاع الطلب عليها».

أما أسعار مراوح السقف، بحسب المواطن روتابي لـ«العربي الجديد»، فقد تراوحت بين 12 ألف دينار (100 دولار) و15 ألف دينار (130 دولاراً) بحسب الحجم، بعدما كانت تباع بنحو 10 آلاف دينار العام الماضي.

وفي هذا السياق، قال محمد بري، وهو صاحب محل لبيع الأدوات الكهربائية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «أسعار المراوح ومكيفات الهواء باتت مرتفعة للغاية، بسبب ارتفاع الطلب وتراجع العرض جراء توقيف الاستيراد وعدم قدرة مصانع الجزائر على تغطية الطلب».

وإذا كانت المكيفات الهوائية قد فرضت نفسها في بيوت الجزائريين هذه السنة، بالنظر لموجات الحرّ المستمرة في البلاد منذ الربيع الماضي، فإنّ موجة الجفاف التي تعصف بالبلاد، وما صاحبها من شحّ في الأمطار، أدت إلى اضطرابات في عملية توزيع مياه الصنابير في المحافظات والمدن الكبرى، ما رفع الإقبال على خزانات المياه.

وتشهد محال بيع المضخات وخزانات المياه في شارع الحميز، إقبالاً غير مسبوق، وهو الشارع المعروف ببيع هذه السلع، وسط قفزات في الأسعار ومخاوف من المضاربة والاحتكار، التي يخيّم شبحها مع كلّ أزمة في الجزائر.

وسجلت خزانات المياه البلاستيكية ارتفاعاً يتراوح بين ألف و3 آلاف دينار للخزان، بحسب السعة والنوعية، وهو ما أكده المواطن كمال عواشي، الذي قال من داخل أحد المتاجر، إنّ «الخزان الذي اقتناه، وهو ذو سعة ألف لتر بسعر 20 ألف دينار، لم يكن يتعد سعره 16 ألف دينار قبل أيام فقط».

ووفق عواشي لـ«العربي الجديد»: «كثيرون يقبلون على الشراء، خوفاً من ارتفاع الأسعار بشكل أكبر، في ظلّ تواصل أزمة مياه الشرب، وعدم مواكبة المصانع والمتاجر الكبيرة حجم الطلب على الخزانات والمضخات، وللأسف نحن أمام نفقات كثيرة، زاد ثقلها عيد الأضحى».

وتعاني الجزائر من أزمة جفاف حادة، هي الأولى من نوعها منذ ثلاثة عقود، أدت إلى انخفاض حاد في منسوب السدود، خصوصاً في المناطق الشمالية، إلى مستويات دنيا.

وفي السياق، قال رئيس الجمعية الجزائرية لحماية المستهلك، مصطفى زبدي، إنّ «الظروف المناخية التي تعيشها البلاد زادت الضغط على جيوب الجزائريين، وأربكت ميزانية الأسر، خصوصاً أنها تزامنت مع عيد الأضحى وعطلة الصيف، ما يعني مصاريف إضافية».

أضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الأسر وجدت نفسها أمام ثلاثية صعبة خلال يوليو/تموز الماضي: شراء خزان مياه، أو مكيف هوائي، أو أضحية العيد... وجلها انتهى بها المطاف إلى الاقتراض أو اختيار عنصر واحد فقط، بالنظر لضعف المداخيل. وللأسف فإنّ كلّ الأسعار ارتفعت، والمواطن وجد نفسه أمام جشع تجار الأزمات».

زيادة الإقبال على شراء المكيفات والمراوح الكهربائية (فايز نورالدين/فرانس برس)

أخبار العرب

مصر تستقبل أولى رحلات الطيران العارض من فرنسا

استقبلت مدينة الأقصر المصرية (جنوب) أولى رحلات الطيران العارض القادمة من فرنسا، منذ وقفها العام الماضي لتفشي جائحة كورونا. وقالت الإدارة المركزية للسياحة الداخلية بهيئة التنشيط السياحي المصرية في بيان، أمس الأحد، إن الطائرة القادمة من العاصمة الفرنسية باريس تقل 178 سائحا فرنسيا.

وأوقفت فرنسا حركة السياحة الوافدة إلى مصر منذ أول يوليو/ تموز من العام الماضي، لتفشي جائحة كورونا عالميا. وتسهم السياحة بنحو 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وتعد مصدرا رئيسا للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات ومداخيل العمالة المصرية في الخارج. ومن المقرر تسيير رحلة طيران عارض مرة واحدة أسبوعياً من فرنسا إلى الأقصر، حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

وكانت الأقصر استقبلت، مساء السبت، أولى رحلات الطيران العارض القادمة من إسبانيا، قادمة من العاصمة مدريد وتقل 114 سائحاً. وبلغ عدد السياح الوافدين الذين استقبلتهم مصر في النصف الأول 2021، نحو 3,5 ملايين سائح بإيرادات، 4 مليارات دولار.

الأردن يعلن إغلاق معبر نصيب مؤقتاً

قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الأردنية إنه سيتم إغلاق معبر جابر الحدودي مؤقتا أمام حركة البضائع والركاب نتيجة تطورات الأوضاع الأمنية في الجانب السوري. وأضاف المصدر في بيان بثته وكالة الأنباء الأردنية، أنه سيصار إلى إعادة فتح المعبر حال توفرت الظروف الملائمة لذلك. وجاء قرار الداخلية الأردنية بعد أن أعلنت الحكومة الأردنية الأربعاء الماضي، إعادة تشغيل مركز جابر/نصيب مع سورية اعتبارا من أمس الأحد بشكل شبه عادي، بعد نحو عام على عمله بشكل محدود في إطار إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا. وقال وزير الداخلية مازن الفراية في بيان نشر الأربعاء: «بعد إجراء الترتيبات الميدانية الكاملة مع الجانب السوري، سيبدأ اعتبارا من صباح الأحد الأول من آب/أغسطس التشغيل الكامل لمركز حدود جابر.

تقارير عربية

تشغيل

السوق السوداء ملجأ العاطلين عن العمل في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ساهمت الجائحة الصحية في توسيع حضور القطاع غير الرسمي بالاقتصاد المغربي، إذ توقع مراقبون أن يلوذ به العديد من الذين فقدوا فرص عمله بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية أو التسريحات، ما دفع إلى التشديد على ضرورة تبني تدابير تحفيزية لدفع الفاعلين للعمل في القطاع الرسمي.

ولم يخف مستثمرون قلقهم من أن يضر اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي (السوق السوداء)، بتنافسية الشركات، فيما ترى اتحادات عمالية أنه يمنح حماية للأجراء. هذا ما تجلى من تقرير لجنة النموذج التنموي، الذي وضع تصورا للتوجه الذي يجب أن يسير عليه المغرب في أفق 2035، حيث حث على ضرورة تطوير الاقتصاد من اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة وإنتاجية منخفضة مع أنشطة ريعية ومحمية إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة والتنافسية، مشددة على ضرورة أن يكون التحول الاقتصادي مصدرا لنمو أكبر وقادر على خلق مناصب شغل ذات جودة.

الاقتصاد غير الرسمي يوفر 80% من فرص العمل

ويعد القطاع غير الرسمي ضمن الأولويات التي يفترض التعاطي معها من أجل إحداث التحول الاقتصادي، خاصة أن المؤسسات المحلية والدولية، لم تكف عن محاولة الإحاطة بحجمه في الاقتصاد الوطني، علما أن من الخبراء من توقعوا توسعه في ظل الجائحة، حيث سيشكل ملاذ عاطلين فقدوا فرص عملهم بسبب الجائحة. وقد قدر صندوق النقد الدولي حصة الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 34 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في الفترة بين 1991 و2015، وهي نسبة تقترب من تلك التي انتهى إليه البنك المركزي في آخر دراسة، حيث تحدث عن نسبة تتجاوز 30 في المائة.

وإذا كان بنك المغرب يحدد حجم القطاع غير الرسمي في ذلك المستوى، فإنه يبدو أقل مما كان عليه في الثلاثة عقود الأخيرة حين كان في حدود 40 في المائة بين 1988 و1998، و34 في المائة بين 2009 و2018، قبل أن يتراجع حاليا إلى حوالي 30 في المائة. حجم القطاع غير الرسمي يبقى في المغرب بمستوى أعلى من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يصل فيها إلى 17,2 في المائة، والبلدان العربية وشمال أفريقيا التي يقدر فيها بـ25 في المائة.

وتذهب المذوبية السامية للتخطيط (حكومية)، إلى أن الضريبة على القيمة المضافة تساهم في التأثير على القطاع غير الرسمي، حيث إن الشركات العاملة في ذلك القطاع تعمل دون فاتورة وتتجنب سداد الضريبة على القيمة المضافة، في الوقت نفسه، الذي ترى المذوبية فيه أن تكاليف الأجور تدفع الشركات الصغيرة إلى التخفف من العاملين الذين يتحولون إلى القطاع غير المهيكل. ويتصور الاقتصادي علي بوطيبة، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن النظام الجبائي يساهم في لجوء العديدين للقطاع الرسمي، حيث إن الضغط الجبائي مرتفع عبر الضريبة على الشركات، ما يستدعي في تصوره مراعاة ذلك النظام لخصوصيات بعض المهن، حيث لا يمكن معاملة فاعلين اقتصاديين في ذات إمكانيات اقتصادية متواضعة كما تعامل مناطق تحتضن مدنا اقتصادية بامتياز مثل الدار البيضاء وطنجة.

ويؤكد الباحث طارق بوتقي، لـ«العربي الجديد» أن معالجة المشاكل المرتبطة بالقطاع غير الرسمي، تكمن في توسيع مساحة تطبيق القانون، التي تبدأ بالعمل على إخضاع الفاعلين فيه تدريجيا للضريبة، غير أنه يتصور أن ذلك يجب أن يحدث في ظل إصلاحات جبائية تقوم على الإنصاف، مع أخذ بعين الاعتبار الدور الاجتماعي للقطاع عبر التمييز بين الأنشطة التي تنطوي على خرق القانون وتضر بالاقتصاد، وتلك التي تكتسي طابعا معاشيا بالنسبة للسواد الأعظم من الفاعلين في القطاع غير الرسمي.

ويجذب القطاع غير الرسمي أشخاصا لم يكن لهم حظ كبير في التعليم، حيث إن ثلثي الذين ينشطون فيه مروا من التعليم الأولي والابتدائي، و28,4 في المائة منهم عبروا التعليم الثانوي و3,3 في المائة التعليم العالي، حسب المذوبية السامية للتخطيط. وذهبت دراسة الاتحاد العام للمقاولات إلى أن التجارة، تمثل 31,76 في المائة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، متبوعة بقطاعات الفندقة والمطاعم والخدمات الشخصية بنسبة 16,47 في المائة، ثم أنشطة الصناعة والصناعة التقليدية، تمثل 14 في المائة، فالبناء والأشغال العمومية بنسبة 12,94 في المائة وباقي النسب لقطاعات أخرى الأخرى.

وتقدر المنظمة الدولية للعمل فرص العمل في القطاع غير الرسمي بنسبة 80 في المائة من مجمل فرص العمل في المغرب، وهو ما يؤكده الخبير في القطاع المهيكل، محمد الهاكش، في حديثه لـ«العربي الجديد». وأكد الهاكش أن الأزمة الصحية، كشفت عن ارتهان فئات عريضة للاقتصاد غير المهيكل، حيث اضطرت الدولة لتقديم مساعدات لحوالي 5,5 ملايين أسرة، من بينها تلك التي ترتهن للقطاع غير المهيكل. ويرى الهاكش، أن القطاع غير الرسمي ينعكس

التجارة تمثل 31,76% من حجم السوق السوداء (Getty)

إصلاحات

السودان: مخاوف من منظمة التجارة

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

يسارع السودان الخطى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف الانفتاح على العالم وتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع وتحديث قطاع الصناعة وتعزيز جذب الاستثمارات.

ووفق مصادر سودانية فقد ارتفعت حظوظ السودان بالانضمام إلى المنظمة الدولية، داخل الأجهزة الرسمية، ما جعل البلد الأفريقي يتوقع أن ينضم للمنظمة قريباً في حال استيفاء الشروط والمتطلبات المتعلقة بالانضمام كافة.

وفي سياق الانضمام لمنظمة التجارة جهّز السودان وثائق ميزان نظام التجارة الخارجية، والخطة القانونية المتعلقة بالقوانين، والصحة، والعوائق الفنية، والزراعة والدعم المحلي المقدم لها تمهيدا لتقديمها لأمانة المنظمة.

ورغم الحماس الرسمي للانضمام، إلا أن اقتصاديين وصناعيين سودانيين يتخوفون من أنّ انضمام بلادهم لمنظمة التجارة سيفرض على المنتجات السودانية الدخول في منافسة مع المنتجات الأجنبية، وأن التنافس الخارجي ربما يؤدي إلى تهديد الصناعة المحلية وتوقف بعض أنشطتها أو تقليل الإيرادات، إلّا أنّ آخرين يرون أهمية الاعتماد على الجمارك والضرائب في الإيرادات العامة للدولة.

وفي حال الانضمام لمنظمة التجارة فإنّ على السودان تحرير أسواقه وعدم فرض قيود على وارداته الخارجية وتطبيق سياسة المعاملة بالمثل. ولذا فقد تباينت آراء المراقبين حول جدوى طلب السودان الانضمام للمنظمة، إذ يقول العضو السابق في لجنة التجارة والخدمات التابعة للأمانة العامة للانضمام للمنظمة الدولية، عبد الله البشير، لـ«العربي الجديد»: «ما زالت هناك فرصة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي عبر بوابة المنظمة»، لكنّه يشترط «تهيئة البنية الاقتصادية قبل الشروع في مراحل عملية». مؤكداً أنّ الأوضاع الحالية لا تحتمل المنافسة الخارجية، خصوصاً الصناعة المحلية التي ظلت تعاني منذ دخول السودان إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا).

ويطالب البشير بتغير كثير من المفاهيم المحلية وإدارة الاقتصاد بعقلية التجارة العالمية، والتفكير في الموارد المتاحة، خصوصاً الزراعة، والثروة الحيوانية، والمعادن، وكيفية رفع كفاءتها خلال المرحلة المقبلة.

أما الاقتصادي ادم الزين، فيطالب بالبحث عن حلول لمشاكل الاقتصاد قبل الشروع في الانضمام للمنظمة، مبيناً أنّ البلاد غير مهيأة الآن. واعتبر البحث عن الانضمام ما هو إلّا «مضيعة للوقت» في وقت تعاني منه البلاد من تدهور القطاعات الاقتصادية كافة.

ويقول الزين لـ«العربي الجديد»: «حتى الآن، لم يستطع السودان الاستفادة من الخصائص النسبية التي يتميز بها» مؤكداً وجود فرص، يمكن أن تضاعف من انضمامه، لكن، نتيجة لضعف السياسات «سيظلّ يبحث عن الانضمام في كلّ جولة ولن يجده».

من جانبه، يقول وزير المالية الأسبق، عز الدين إبراهيم، إنّه «لا بدّ من النظر إلى ما يريده السوق، فالآن نحن نستورد ولا ننفذ إحلالاً للواردات بثمن بنافس المستورد».

يتابع إبراهيم لـ«العربي الجديد»: «إذا كانت السلعة الواردة من الخارج أرخص من التي تنتج محلياً، فلماذا إذاً، نصر على الإنتاج المحلي للسلعة نفسها؟ لذلك، يجب العمل وفقاً للميزة النسبية لأنّ أسواق العالم تقوم على التنافس».

وشارك فريق العمل الخاص بانضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية في اجتماع، عقد مؤخراً، وناقش الوثائق المحدّثة التي قدمتها الخرطوم خلال الفترة فبراير/ شباط – يونيو/ حزيران 2021، والخاصة بالانضمام في مجال السياسات المالية والنقدية، والسياسات التجارية ذات الصلة بالتجارة في السلع والخدمات، والسياسات الجمركية، إضافة للمسائل القانونية والتشريعات والمعايير الخاصة بالتجارة في السلع.

وقدمت بعض دول العالم والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية أسئلة حول مجالات المستندات المقدمة، وقام السودان بالرد والإجابة على الأسئلة التي وردت في الاجتماع، في حين سيرد على بعض الأسئلة التي سوف ترسل لاحقاً عبر سكرتاريا منظمة التجارة العالمية بجنيف إلى السودان.

وتم الاتفاق على أن ترسل الدول باقي أسئلتها خلال فترة اقصاها 23 أغسطس/ آب الحالي ليتم الرد عليها من السودان وإرجاعها إلى تلك الدول حتى يتم الاستعداد المبكر للتحضير للجولة المقبلة.

وكانت اليابان التي تراست محادثات انضمام السودان في الاجتماع الأخير، قد وافقت على تولي ملف انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، واعتبرت انضمامه جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية للبلاد.

صعود صادرات العراق النفطية

نما إجمالي صادرات العراق من النفط الخام خلال يوليو/تموز، على أساس شهري، بمقدار 26 ألف برميل يومياً، وسط توقعات بزيادة أكبر اعتباراً من أغسطس/ آب الجاري. وقالت وزارة النفط العراقية في بيان، أمس الأحد، إنّ إجمالي صادرات النفط سجل 2,918 مليون برميل يومياً في يوليو، مرتفعا من 2,892 مليون في يونيو/حزيران.

وبلغ إجمالي صادرات النفط خلال الشهر الماضي 90 مليوناً و467 ألفاً و794 برميلاً على مدار الشهر، مقارنة مع 86 مليوناً و765 ألفاً و589 برميلا في يونيو. ومنذ مايو/أيار 2020، يلتزم العراق باتفاقية خفض الإنتاج التي أقرها تحالف «أوبك+»، ما أثر على حجم صادراته البالغ في الظروف الطبيعية قرابة 107 ملايين برميل شهرياً.

أخبار العالم

إسطنبول تستحوذ على 20% من مبيعات العقارات

نالت إسطنبول، الحصة الكبرى من إجمالي مبيعات العقارات في تركيا، وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري. وبحسب بيانات حصلت عليها «الأناضول» من هيئة الإحصاء التركية (حكومية)، فإن الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، شهدت بيع 552 ألفا و810 عقارات. واستحوذت إسطنبول على 20 في المائة من إجمالي مبيعات العقارات. إذ شهدت هذه الفترة، بيع 108 آلاف و51 عقاراً، أي ما يعادل خُمس العقارات المباعة في تركيا. وحلت أنقرة في المركز الثاني، وذلك بواقع 53 ألفاً و575، ثم إزمير في المركز الثالث بـ 31 ألفاً و683.

ارتفاع توليد الطاقة الكهروضوئية في الصين

أظهرت بيانات رسمية أنّ توليد الطاقة الكهروضوئية في الصين ارتفع بنسبة 23,4 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021 وسط جهود البلاد للوصول الى ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحقيق حياد الكربون. بحسب «شينخوا». وقال وانغ دا بنغ، المسؤول في الهيئة الوطنية للطاقة، إنه في الفترة ما بين شهري يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران الماضيين، شهدت الصين توليد طاقة كهروضوئية بلغت 157,64 مليار كيلوواط / ساعة. وأضاف وانغ أنّ سعة توليد الطاقة الكهروضوئية المركبة المضافة حديثاً بلغت 13,01 مليون كيلوواط في الفترة المذكورة، بينما بلغت القدرة التراكمية لتوليد الطاقة الكهروضوئية المركبة 268 مليون كيلوواط حتى نهاية الشهر قبل الماضي. وفي يونيو، أعلنت الصين أنّها ستنهي الإعانات للمحطات الكهروضوئية المركزية ومشاريع الطاقة الكهروضوئية الموزعة ومشاريع الحكومة المركزية في عام 2021 من ميزانية الحكومة المركزية في عام 2021 وتحقيق التكافؤ على الشبكة.

مال وسياسة

دخلت أميركا، الأحد، في مرحلة جديدة من الأزمات، جمّدت الخلافات ما بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي مفاوضات رفع سقف الديون، ما يعني احتمال التخلف عن السداد

أزمة ديون في أميركا

تجدد المخاوف من التخلف عن السداد

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أصبح سقف الديون الأميركية ساري المفعول رسمياً، الأحد، بعد تعليق لمدة عامين، حيث لم يحدد المشرعون في واشنطن بعد كيف سيتجنبون التخلف عن السداد المحتمل في وقت لاحق من هذا العام. ويسمح مشروع قانون الميزانية في الولايات المتحدة، والذي دخل حيز التنفيذ في 2019، لوزارة الخزانة بإصدار ديون جديدة حتى 31 يوليو/تموز 2021. إلا أنه لم يتم الاتفاق على رفع حد سقف الديون بعد، وسط معاندة كانت متوقعة من الجمهوريين. وسيدخل الكونغرس من 9 أغسطس/آب إلى 10 سبتمبر/أيلول عطلة صيفية، وبالتالي فإن الوقت المتبقي لحكومة الولايات المتحدة للتحايل على التخلف عن سداد ديونها محدود للغاية. وحدّ الدين، هو المبلغ الإجمالي الذي يسمح للحكومة الفيدرالية باقتراضه، تم تحديده عند 22 تريليون دولار في عام 2019، فيما ارتفع الدين إلى 28,5 تريليون دولار في نهاية يونيو/حزيران.

وقال ديفيد ويلكوكس، المحلل في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، لـ «بلومبيرغ»، إن مطلع أغسطس «هو اليوم الذي تبدأ فيه دقات الساعة. إنه اليوم الذي يبدأ حقاً في جذب انتباه المشرعين لإعلامهم بأنهم بحاجة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات». وكانت وزيرة الخزانة، جانيت يلين، حثت الكونغرس على تعليق أو رفع الحد الأقصى للدين في أقرب وقت ممكن. وقالت للمشرعين، في 23 حزيران/يونيو: «الفشل في زيادة حد الدين ستكون له عواقب اقتصادية وخيمة للغاية، وقد يؤدي إلى أزمة مالية».

واعتبر مكتب الميزانية في الكونغرس، الأربعاء الماضي، أن الحكومة الفيدرالية ستنفد على الأرجح من النقد لدفع فواتيرها في أكتوبر/تشرين الأول أو نوفمبر/تشرين الثاني، ما لم يزد الكونغرس أو يعلق حد الاقتراض الفيدرالي. وقالت وزارة الخزانة، وفق وول ستريت جورنال، إنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق، ستتخذ إجراءات استثنائية لمواصلة سداد فواتير الحكومة بالكامل وفي الوقت المحدد، كما فعلت في الماضي. هذه الإجراءات، مثل استرداد بعض الاستثمارات في برامج المعاشات التقاعدية الفيدرالية وتعليق الاستثمارات الجديدة في تلك البرامج، كانت قد حررت في السابق ما يكفي من النقود لتستمر عدة أشهر.

لكن مسؤولي وزارة الخزانة حذروا الكونغرس من أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تستنفد بسرعة أكبر، وقد تتوقف القدرة على دفع فواتير الحكومة في وقت مبكر من أغسطس، بسبب الوباء الذي زاد من عدم اليقين بشأن حجم وتوقيت الإنفاق الحكومي. وبدأت وزارة الخزانة بالفعل في اتخاذ تدابير خاصة يوم الجمعة لدعم السيولة. في ظهر ذلك اليوم، توقف المسؤولون عن بيع الأوراق المالية للدولة والحكومات المحلية، والتي تساعد السلطات المحلية على استثمار عائدات السندات.

قال رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب جون يارموث، والسناتور ديك دوربين الزعيم الديمقراطي رقم 2 في الغرفة العليا الأميركية، إنه لا توجد خطة ملموسة للتعامل مع سقف الدين من خلال تسوية الميزانية.

ويمكن تجاوز الجمهوريين، لكنه يترك حزب الرئيس جو بايدن يواجه وحده خطوة يحتمل ألا تحظى بشعبية. وتشمل البدائل الأخرى المفاوضات مع الجمهوريين لزيادة السقف مقابل مشاريع قوانين أخرى يحتاجون إلى تمريرها، وفق بلومبيرغ.

وفي السياق ذاته، أكد أحد كبار الجمهوريين في مجلس الشيوخ، جون ثون، لـ «وول ستريت جورنال»، أن «الحزب الجمهوري

ليست المرة الأولى

قامت وزارة الخزانة باتخاذ التدابير الاستثنائية أكثر من 12 مرة منذ عام 1985 بسبب المشكلات التي حالت دون رفع حد سقف الديون. وقد تم التفاوض على سقف الديون 78 مرة في السابق، وهذه المرة ستكون الـ79. في المرة الأخيرة التي لم يُرفع سقف الديون تم إغلاق الحكومة في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2018 لمدة 35 يوماً، وهي أطول مدة في تاريخ أميركا. ساعتها كان الجمهوريون والديمقراطيون على خلاف حول اعتمادات بناء الجدار مع المكسيك.

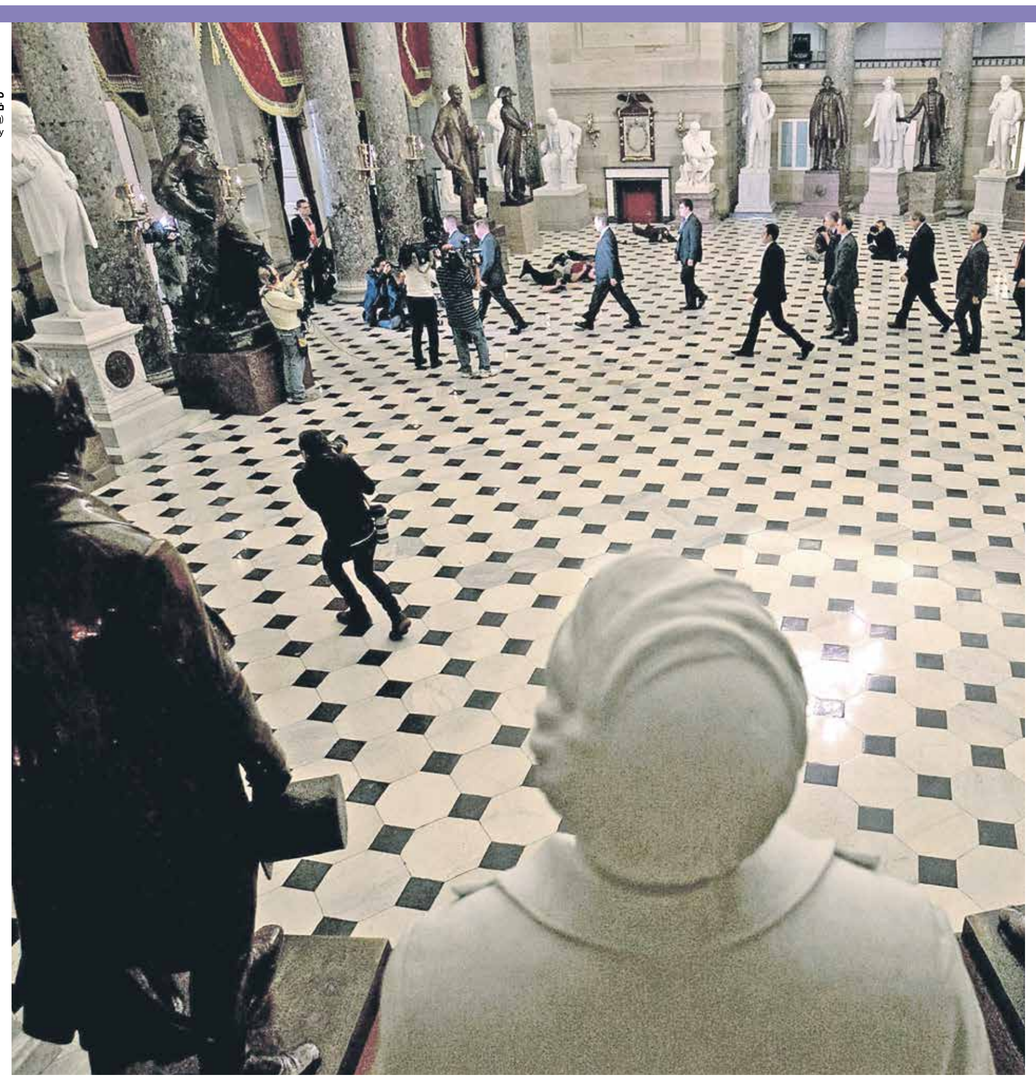

مبنى الكابيتول في واشنطن (وايت ماكنامي/ Getty)

وزارة الخزانة تحذّر من التعثر في دفع الفواتير في أغسطس

قد يصطف ضد أي جهد لرفع حد الاقتراض الحكومي هذا العام»، مما يزيد من عدم اليقين المحيط بكيفية معالجة الكونغرس للقضية. وأضاف: «لا أعتقد أن هناك سيناتوراً جمهورياً واحداً يريد زيادة حد الدين العام حتى يتمكن الديمقراطيون من إنفاق مبالغ ضخمة من دون معرفة مصير الديون». وقال شاي أكاباس، مدير السياسة الاقتصادية في مركز السياسات الأميركية، لـ «بلومبيرغ»: «في حين أن هذه الممارسة، في ما يتعلق بتأخير رفع سقف الديون، أصبحت روتينية ومتوقعة، فإن هذا لا يعني أنها بدون تكلفة أو بدون عواقب. يعد التخلف عن السداد احتمالا صعبا، لكن السيناريوهات لا يمكن التنبؤ بها، لأنها عرضة للرياح السياسية السائدة اليوم».

وشرحت المحللة الاقتصادية كاثرين رامبل، في مقالة نشرتها «واشنطن بوست»، أن رفع سقف الديون كان يعتبر إجراءً ضرورياً وروتينياً للكونغرس، وهو يحافظ على عمل الحكومة وتهدئة الأسواق المالية. ولفتت إلى أن زيادة سقف الديون لا تسمح بإنفاق جديد، إنها فقط ترفع الحد الأقصى لمقدار ما يمكن للحكومة أن تقترضه لسداد الفواتير التي التزمت بها بالفعل، وإذا لم تستطع الخزانة الاقتراض يحدث الكثير من الأشياء السيئة.

ومن بين الأشياء السيئة الأكثر إلحاحاً: «سيواجه العم سام مشكلة في دفع رواتب العسكريين والمدنيين، ومزايا الضمان الاجتماعي، وفواتير المقاولين الحكوميين، والسداد للدائنين المحليين والدوليين، وتقريباً كل فاتورة أخرى تراكمت بالفعل. والتخلف عن سداد سندات الدين، ولو لفترة وجيزة، سيجعل اقتراض الحكومة أكثر تكلفة في المستقبل، مع مطالبة الدائنين بمعدلات فائدة أعلى»، على حد تعبير رامبل. وحذرت من أن تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها قد يؤدي إلى أزمة مالية عالمية. ذلك لأن الأسواق المالية تتعامل حالياً مع ديون الولايات المتحدة على أنها الأصول الأكثر أماناً.

وأدت مواجهة حدود الدين لعام 2011 إلى قيام وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز بتخفيض التصنيف الائتماني لأميركا لأول مرة، وقالت الوكالة إن الحوكمة المالية الأميركية «أقل استقراراً وأقل فاعلية وأقل قابلية للتنبؤ».

أوروبا تلجم البطالة بالعمل عن بعد

فاقمت جائحة كورونا أزمة البطالة في العالم، وضمنا في بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أن عدداً كبيراً من الشركات لجأ للعمل عن بعد

لندن ـ **كاتيا يوسف**، كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تحاول الدول الأوروبية منذ الربع الأخير من العام 2020 السيطرة على نسب البطالة الناتجة عن جائحة كورونا، التي تصاعدت وأثارت الكثير من المخاوف حول مستقبل عالم التوظيف.

ورغم اختلاف نسب العاطلين عن العمل بين بلد وآخر في الاتحاد الأوروبي، إلا أن القارة أجمعت على دعم بقاء الموظفين في قوائم العاملين من خلال دعم الشركات، بما فيها تلك العاملة في القطاع الخاص.

ومن بين نحو 3,7 تريليونات يورو تتوقعها أوروبا تكاليف للجائحة، خصص الاتحاد الأوروبي الميارات لدعم نحو 100 ألف شركة صغيرة للإبقاء على اليد العاملة فيها.

بعض الدول الأوروبية انتهج سياسة العمل عن بعد، واحتلت الظاهرة جزءا هاما من سياسة حماية المواطنين الأوروبيين، على أرضية «الأمان الاجتماعي»، عبر إنفاق موازنات غير مسبوقة في تاريخ الاتحاد الأوروبي تحت شعار «حماية المواطن أولا».

العمل بعيدا عن المكاتب تفاوت بين دولة وأخرى من دول الاتحاد الـ27. النسبة وصلت في المتوسط إلى نحو 12,3 في المائة، بينما سجلت فنلندا 25 في المائة ووصلت النسبة في الدنمارك والسويد ولوكسمبورغ وأيرلندا إلى نحو 20 في المائة، وفق الأرقام الصادرة عن مركز الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

واحتلت دول مثل بلغاريا ورومانيا ذيل قائمة العمل عن بعد بنحو 1,2 في المائة و2,5 في المائة لكل منهما، ويعزى ذلك إلى عدم استجابة سوق العمل في البلدين للتطورات المتسارعة بهذا الخصوص في منطقة اليورو التي تشهد ارتفاعات ملحوظة في ظاهرة العمل المنزلي. لكن السياسات الأوروبية للحد من انفجار نسب البطالة مع أوج تفشي الوباء العام الماضي لم توقف تماما إحالة البعض إلى طوابير المعطلين عن العمل. شهدت كوبنهاغن مثلاً في أرقام الربع الأخير من 2020 زيادة العاطلين من العمل بنحو 0,8 في المائة، فيما النسبة المئوية بالنسبة لعموم الاتحاد الأوروبي ارتفعت 0,7 في المائة، أي من 6,7 إلى 7,4 في المائة. وأكثر الدول المتأثرة بالبطالة الناجمة عن الجائحة كانت إسبانيا واليونان وقبرص، فيما سجلت هولندا وجمهورية التشيك وبولندا ثباتا عند نسب الباطالة المنخفضة فيها.

ومن الواضح أن سرعة استجابة السياسية الأوروبية لمتطلبات حماية الاقتصادات الوطنية كبحت، وفق خبراء أوروبيين، ارتفاع نسب البطالة إلى ما وصلت إليه في أزمة 2012 و2013، حين ارتفعت نسبة العاطلين من العمل إلى 11 في المائة. فسياسة العمل عن بعد حدت من تدهور الأرقام، وكان لسياسة شبكة الأمان التي انتهجتها الدول، مع خطط الإنعاش المشتركة، دور رئيس في تخفيف أعباء الإغلاق الذي طاول قطاعات واسعة في الاقتصادات. ويتخوف عدد من الخبراء الأوروبيين في نقاشاتهم وتصريحاتهم، من انكشاف الأزمة بعد انقضاء العطلة الصيفية، حيث تتزايد الاحتمالات بأن ينضم المزيد من العاطلين من العمل إلى نحو 14 مليون أوروبي يشكلون جيشاً كبيراً من المعطلين عن العمل في الاتحاد. ولهذه الأسباب، لا يزال عدد كبير من الشركات، خاصة في الدول التي تشهد تفشيا جديدا لمتحورات كورونا، الوباء العام الماضي لم توقف تماما إحالة البعض إلى طوابير المعطلين عن العمل. شهدت كوبنهاغن مثلاً في أرقام الربع الأخير من 2020 زيادة العاطلين من العمل بنحو 0,8 في المائة، فيما النسبة المئوية بالنسبة لعموم الاتحاد الأوروبي ارتفعت 0,7 في المائة، أي من 6,7 إلى 7,4 في المائة. وأكثر الدول المتأثرة بالبطالة الناجمة عن الجائحة كانت إسبانيا واليونان وقبرص، فيما سجلت هولندا وجمهورية التشيك وبولندا ثباتا عند نسب الباطالة المنخفضة فيها.

ومن الواضح أن سرعة استجابة السياسية الأوروبية لمتطلبات حماية الاقتصادات الوطنية كبحت، وفق خبراء أوروبيين، ارتفاع نسب البطالة إلى ما وصلت إليه في أزمة 2012 و2013، حين ارتفعت نسبة العاطلين من العمل إلى 11 في المائة. فسياسة العمل عن بعد حدت من تدهور الأرقام، وكان لسياسة شبكة الأمان التي انتهجتها الدول، مع خطط

وصلت نسبة العمل عن بعد في دول الاتحاد الأوروبي إلى 12,3%

الجائحة فرضت شروطها على بيئة العمل (توفيق اكمان/ فرانس برس)

إضراب يهدد إمدادات النحاس العالمية

لندن ـ **العربي الجديد**

صوّت العمال في منجم إسكوندیدا للنحاس في تشيلي، وهو الأكبر في العالم، على الإضراب، رافضين بأغلبية ساحقة عرض عقد العمل المقدم من شركة «بي آتش بي غروب» بعد أكثر من شهرين من المحادثات، في خطوة من شأنها إثارة المخاوف بشأن الإمدادات العالمية من المعدن.

في التصويت هذا الأسبوع، اختار 99,5 في المائة من بين 2175 عضواً في النقابة الرئيسية في إسكوندیدا، متابعة الضغط على إدارة الشركة التي تدير المنجم لتقديم شروط أفضل في عقد جديد مدته ثلاث سنوات، بحسب بيان لاتحاد، في وقت متأخر من أول من أمس السبت.

ويمنح قانون العمل في تشيلي أيّاً من الجانبين خيار استخدام خمسة أيام على الأقل وصولاً إلى عشرة أيام اقصاه من الوساطة الحكومية قبل أن يبدأ الإضراب.

وأكدت «بي آتش بي» أنّها ستطلب وساطة في محاولة للتوصل إلى اتفاق، وفي حال فشلت الوساطة، يبدأ الإضراب.

وقال البيان الأول الصادر عن العمال: «نأمل أن يكون هذا التصويت القوي بمثابة دعوة إيقاظ حاسمة لبدء مناقشات موضوعية للتوصل إلى اتفاقات مرضية، إذا ارادت الشركة تجنب صراع طويل ومكلف عليها التجاوب مع المطالب».

وأجريت المفاوضات السابقة في منجم النحاس في شمال تشيلي سراً، مما ترك أسواق المعادن في حالة تأهب. ومن شأن إضراب مطول من قبل اكبر نقابات عمال المنجم أن يقيد الإمدادات العالمية من النحاس ويدفع الأسعار المرتفعة بالفعل إلى مستويات أعلى. وقالت النقابة في بيانها إنّ المفاوضات فشلت في إحراز تقدم بشأن مطالبها الرئيسية، بما في ذلك تحسين نظام التطوير المهني والتعويضات القائمة على الأداء. ونقطة الخلاف الرئيسية الأخرى هي طلب النقابة أن يستفيد عمالها من 1 في المائة من الأرباح المدفوعة للمستثمرين.

ويتشجع عمال المناجم على المطالبة برفع أجورهم بسبب أرباح المنتجين القياسية. وتبحث الدول، بما في ذلك تشيلي، عن زيادة الضرائب على صناعة التعدين للمساعدة في حلّ أزمة التفاوت الاقتصادي التي تفاقمت بسبب الوباء. وتسعى شركات التعدين جاهدة للحفاظ على تكاليف العمالة الخاصة بها تحت السيطرة مع بدء أسعار المدخلات في الارتفاع. ويتهم قادة النقابة، الشركة بالتنازل عن مكافآت كبيرة مقابل ساعات عمل أطول، في محاولة لتعزيز الإنتاجية والربح. وقالت الشركة إنّ اقتراحها تضمن شروطاً أفضل ومزايا جديدة. وشرحت في بيان عقب تصويت النقابة، أنّ الإدارة ما زالت تأمل في أن تتوصل إلى اتفاق مع النقابة خلال المحادثات المقبلة بوساطة الحكومة.

أدى إضراب العمال في 2017 إلى اضطراب السوق العالمية

تحرك سابق لعمال منجم إسكوندیدا (مارتن برنتت/ فرانس برس)

العالمية في عام 2017 مع توقف لمدة 44 يوماً، وأدى الإضراب كذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في تشيلي.

وانتج المنجم، العام الماضي 1,2 مليون طن متري من النحاس في وقت يتسم هذا المعدن بالطلب القوي وارتفاع الأسعار، وفق وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وارتفعت العقود الآجلة للنحاس بنحو 5 في المائة في الأسبوع الماضيين.

ويضغط الاتحاد العمالي للحصول على حصة أكبر من الأرباح. وسبق أن نفذ العمال إضراباً كبيراً أحدث اضطراباً في السوق

موت صحيفة... أزمة مالية أم تأميم واختفاء حريات؟

عادل صبري

تعيش الصحف الورقية فترة عصيبة منذ سنوات، في أنحاء العالم، وهي أزمة ليست خافية على أحد. فموت صحيفة ليس بالأمر الهين. وفي العالم العربي الذي ألف موت صحف عريقة، كما في لبنان (مثل: السفير والمستقبل والأنوار)، لم تمرّ وفاة هذه الصحف على نخبته مرور الكرام، وأثار إغلاق صحيفة «العرب» الأردنية عام 2015 صدمة لدى أهل المهنة بعدما فشلت في تدبير موارد مالية تحافظ على بقائها، بينما قرع جرس إنذار لجريدة «الدستور» التي تعثرت مالياً ومنافسيها في هذه الفترة.

وفي التوقيت نفسه، انتفضت نقابة الصحافيين المصرية ضد ملاك «التحرير»، الذين قرروا إغلاق الجريدة وتسريح الصحافيين لأسباب مالية، طلبت النقابة من الحكومة إشهار إفلاس المالك أكرم قرطام، وهو رجل أعمال ورئيس حزب المحافظين. ورغم فشل النقابة في معاقبة قرطام، أو إنقاذ حياة الصحيفة من موت محقق، فقد أوقفت سقوط صحيفتين في موت وشيك، وهما «المصري اليوم» و«الشروق»، إذ آحال صاحب الأولى عشرات الصحافيين إلى طابور العاطلين قسرياً، وبدأ بتصفية المشروع تدريجياً، بينما امتثل المالك الثاني لرجاء النقابة بأن يبقي على حياة جريدته في غرفة الإنعاش مقابل تخفيض أجور الصحافيين وتكاليف التشغيل، إلى درجة مجحفة لحقوق العاملين.

وسط ضباب حالك لصناعة الإعلام في مصر، فوجئ الوسط الصحافي بصدور قرار من الهيئة الوطنية للصحافة، يوم 4 يوليو/ تموز 2021، بوقف الطباعة الورقية للصحف المسائية، وهي المساء، والمسائية، والأهرام المسائي.

ساد الصمت على غير العادة المشهد في نقابة الصحافيين، التي كانت تتصدى من قبل لأيّ إجراءات تمس صناعة الصحف وحقوق العاملين فيها، والأكثر غرابة أنّ المسؤولين عن تلك الصحف سكتوا تماماً، وكأنّ الأمر لا يعنيهم في شيء، وهي نفسها الحالة التي أصابتهم عندما اتخذت قرارات بمنع صحف أخرى من الصدور، مثل «الرأي»، وتحويل كثير من المجلات الأسبوعية والشهرية إلى نسخ إلكترونية فقط. كان يمكن أن يتعلل المسؤولون بأنّ «موت صحيفة» من هذه الصحف جاء لأسباب اقتصادية، خصوصاً أنّ أزمة الصحافة الورقية هي قضية مزمنة بدأت منذ بداية القرن الحالي. فالصحف الحكومية تحديداً تحقق خسائر مالية ضخمة منذ عام 2004، بسبب ارتفاع كلفة التشغيل والفساد الإداري والمالي، والمحسوبية وانهيار توزيعها مع انتشار الفضائيات وتخلفها عن مواكبة التطور التكنولوجي، وانحسار الإعلانات التي توجهت إلى الفضائيات ومواقع الإنترنت.

قامت ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، فاكتشف المسؤولون أنّ الإعلام الرسمي ليست له قيمة وسط المجتمع الثوري الجديد، ففي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التوزيع لأعرق الجرائد المصرية، مثل «الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية» وغيرها، لعدم انحيازها للثورة في أيامها الأولى، صعدت جرائد أخرى إلى قمة التوزيع، مثل «المصري اليوم» و«الشروق»، وعادت جريدة «الوفد» الصادرة عن حزب الوفد للتألق، بعد تفاعلها مع الثورة والثائرين.

أقبل الناس على شراء الجرائد الورقية لدرجة أنّ الصحف وضعت حداً أعلى للطباعة يومياً، حتى تواكب الكلفة الحادّة للمنتج، بسبب ارتفاع أسعار الورق ومستلزمات الطباعة والتشغيل، في الوقت الذي كانت تهدر فيه المطبوعات الحكومية ملايين الجنيهات يومياً على مطبوعات بنحو 50% من أعدادها يومياً للمخازن.

ولم تقلع التحولات التي شهدتها الصحف الحكومية التي حاولت مواكبة أحداث الثورة وما بعدها، في جذب الجمهور لأنّها كانت تتأرجح بين اتجاهين سياسيين متناقضين، كشفت عنهما الأحداث التالية لعامي 2012 و2013.

خسرت تلك الصحف جمهورها التقليدي ومكانتها في حقبة جديدة شغلتها صحف الثورة والصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل والقنوات الفضائية متعددة الاتجاهات.

لم تتوقف الحكومة عن دعم صحفها، رغم نزيف الخسائر المستمرة، وتغير النظام السياسي عدة مرات، بل شارك النظام الحالي في فتح خزائن الدولة والبنوك للمؤسسات الإعلامية، حتى تمكن من صناعة إمبراطوريته الإعلامية الخاصة التي بدأت إصداراتها بأسماء رجال أعمال مثل أبو هشيمة، ومحمد الأمين، وغيرهما، لتغاضٍ بائنا أمام شركتين تابعتين للجهاز الأمني السيادي، لا تتحكمان فقط في ما تملكانه من قنوات فضائية وصحف حديثة وقديمة ومواقع إلكترونية ومجموعات وسائل تواصل فحسب، بل تديران المشهد الإعلامي برمته، سواء الصحف الحكومية أو الحزبية أو التابعة لرجال الأعمال.

أصبح الإعلام المصري تحت التأميم الفعلي، كما حدث مع قنوات «الحياة» و«المحور» و«الناس»، وعملياً لا يمكن طباعة جريدة مصرية من دون المرور على لجنة الرقابة الأمنية التي تولت أيضاً حلّ المشاكل المالية التي تواجه هذه الصحف. فأصبحت طباعة جرائد مهمة للنظام من شؤون الأمن القومي، بغض النظر عن قيمتها للجمهور، مثل «الأهالي» و«الوفد» و«الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية» و«الوطن» و«اليوم السابع» وغيرها. تجاهل النقابة وكبار الكتاب مشهد إغلاق الصحف الورقية دفع الشباب للتساؤل: لماذا ألغت الحكومة طبع جريدة «المساء»، التي أنشأها جمال عبد الناصر، مؤسس النظام العسكري الحاكم، عام 1954، بعد تأميم صحفاً حزبية وعامة كبرى، مثل «المصري» و«البلاغ» وغيرها؟

الجميع يعلم أنّ الصحافة المصرية تمرّ بأزمة مالية منذ نحو عقدين، مع إمكانية مواجهتها بمزيد من الحريات المهنية والتطور التكنولوجي، إذ رصدت الحكومة نحو 4,3 مليارات دولار لقطاع الإعلام سنوياً، بينما يعيش الآن أسوأ أزماته، فقد انخفض الدعم السنوي للقطاع إلى 1200 مليون جنيه توجَّه للرواتب، وتحولت الصحف منذ 7 سنوات من مشروع مهني اقتصادي إلى آلة دعائية، تكاد تتشابه جميعها في العناوين والمضمون والشكل العام.

لم يكن توقف طبع هذه الجرائد إلّا بداية انهيار قمة جبل الثلج، خصوصاً أنّ العاملين فيها جاهزون للتحولات التكنولوجية بينما جمهورها من البسطاء البعيدين عن الحداثة، وأنّ العقلية الحاكمة لإدارة الإعلام، في أغلبها، فشلت في تطوير المؤسسات التي أدارتها من قبل، وتبوأت مراكزها متحصنة بالدعم الأمني، بما يُمكنها من توزيع المناصب والأموال وأعمدة المقالات على مؤيديها دون غيرهم.